

## الصراعات في دارفور وانعكاساتها على العلاقات السودانية التشادية 2021-2003

### *Conflicts in Darfur and their repercussions on Sudanese-Chadian relations 2003-2021*

د. محمد المهدي أحمد: أستاذ مساعد بجامعة آدم بركة بأبشّة، تشاد.

**Dr. Mahamat Al-Mahdi Ahmat:** Maitre-Assistant (Cames), Enseignant-chercheurs à l'Université Adam Barka d'Abéché, Directeur de la Scolarité et des Examens de l'UNABA.

Email: [almahadiahmat1@gmail.com](mailto:almahadiahmat1@gmail.com)

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v4i9.1230>

## المخلص:

يتناول هذا البحث الصراعات في دارفور وأثرها على العلاقات التشادية السودانية في الفترة من 2003 إلى 2021م. يحاول البحث مناقشة سؤال محوري هو: ما هي العوامل التي أثرت سلباً أو إيجاباً على العلاقات التشادية السودانية؟ ويناقش فرضية أساسية هي أن الصراعات القبلية في دارفور هي من أهم الأسباب التي أثرت بشكل أو بآخر في العلاقات بين البلدين. ويقدم البحث نبذة تاريخية عن العلاقات بين البلدين كما يستعرض أسباب وأبعاد الصراع في دارفور من خلال الدور الإقليمي والدولي في الصراع في دارفور مع التركيز على دول الجوار: ليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى، إضافة إلى مشكلة أمن الحدود بين تشاد والسودان والاتفاقيات المبرمة بين البلدين لحل المشكلة الأمنية.

**الكلمات المفتاحية:** الصراعات، إقليم دارفور، الحدود، الأمن، اللاجئين.

## Abstract:

This research deals with the conflicts in Darfur and their impact on Chadian–Sudanese relations in the period from 2003 to 2021. The research attempts to discuss a pivotal question: What are the factors that negatively or positively affected Chadian–Sudanese relations? It discusses a basic hypothesis, which is that tribal conflicts in Darfur are among the most important causes that have affected, in one way or another, the relations between the two countries. The research provides a historical overview of the relations between the two countries and also reviews the causes and dimensions of the conflict in Darfur through the regional and international role in the conflict. In Darfur, with a focus on the neighboring countries: Libya, Chad, and Central Africa, in addition to the problem of border security between Chad and Sudan and the agreements concluded between the two countries to solve the problem.

**Keywords:** security conflicts, Darfur region, security, refugees

## المقدمة:

تمتد العلاقات بين تشاد والسودان إلى قرون ترتبط بالممالك القديمة في كلا البلدين، حيث كانت هذه المنطقة في تلك الفترة تسمى بلاد السودان التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام: السودان الغربي، والأوسط، والشرقي.

وبالنظر إلى الخارطة الجيوسياسية للقارة الإفريقية نجد أن تشاد والسودان هما جسران مهمان يربطان العالم العربي الإسلامي بالقارة الإفريقية. ولعل التعاون القائم بين البلدين يولي اهتماما أكبر للجانب الأمني، كما أن ظروف الاضطراب الأمني في "دارفور" حالت دون استمرارية العلاقة بصورة طبيعية نظرا لحساسية الموقف ودقة المرحلة لدى الطرفين.

وقد شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تجاذبات وفتورا من وقت لآخر، إلا أنها في الآونة الأخيرة وخاصة الثلاثة عقود الأخيرة شهدت تطورا ملحوظا في مختلف المجالات، وتميزت بنوع من الاستقرار والتطلع إلى آفاق المستقبل بين البلدين.

## مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في سؤال رئيس: ما هي مراحل تاريخ العلاقات السودانية التشادية؟ ويتفرع إلى أسئلة فرعية هي:

- 1- ما هي عوامل الجذب والتفاهم الاجتماعية بين البلدين؟
- 2- هل هناك عوامل سياسية واقتصادية تجمع بين البلدين؟
- 3- ما هي الظروف التي أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين؟

## منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي بغرض جمع المعلومات وتحليلها.

## أهمية الدراسة:

تأتي في وقت تمر فيه السودان بأزمة سياسية حرجة هي الأصعب من نوعها منذ إعلان الاستقلال في السودان. فقد اندلعت الحرب بين قوات الدعم السريع التي يقودها "الفريق محمد حمدان دقلو" المعروف بـ "حميدتي"، وقوات الجيش السوداني بقيادة الفريق "عبدالفتاح البرهان"، وأدت إلى مقتل الآلاف من السودانيين ونزوح ولجوء مئات الآلاف إلى الدول المجاورة، خاصة من إقليم "دارفور" المتاخم للحدود التشادية السودانية. كما تسببت الحرب في إلحاق أضرار جسيمة في البنية التحتية، مما أدى إلى تدهور الحياة الاقتصادية. للعلم أن الحرب الأهلية الدائرة في السودان

لها انعكاسات سلبية على الوضع في تشاد بسبب لجوء مئات الآلاف من سكان غرب "دارفور" مما تسبب في خلق أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

**أهداف الدراسة:**

**تهدف الدراسة إلى:**

1- إبراز عمق الأواصر الاجتماعية والأسرية التي تربط بين الشعبين السوداني والتشادي.

2- الوقوف على طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين.

3- معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الصراعات في "دارفور".

4- إبراز مدى تأثير الصراعات في "دارفور" على العلاقات بين السودان وتشاد.

**فروض الدراسة:**

1- العوامل الاجتماعية والثقافية هي نقطة الالتقاء بين الدولتين.

2- الصراعات في دارفور أثرت سلبا على العلاقات بين البلدين.

3- للأطراف الإقليمية والدولية دور في تأجيج الصراعات بين الأطراف المتنازعة في السودان.

## **المطلب الأول: العلاقات التشادية السودانية**

**أولا: في الفترة من 1960 إلى 1990**

إن تشاد والسودان دولتان جارتان، بينهما العديد من المصالح المشتركة نظرا لوجود قبائل متداخلة بين السودان على جانبي الحدود في منطقة دارفور، مما أثر في الصراع على السلطة في تشاد لسنوات عديدة، وترك بصماته الواضحة على الموقف الأمني بين البلدين (صالح و علي يوسف، 2009: ص79).

تعاقب في تشاد والسودان خلال فترة الاستقلال حكومات عديدة اختلفت في توجهاتها وتركيباتها باختلاف القائمين على سدة الحكم، فكل طرف منهما يريد تحسين العلاقات مع الطرف الآخر، ليس فقط لدواعي الجوار والحدود المشتركة والأمن القومي المشترك، بل لأن مصالح كل دولة من الدولتين مرتبطة ومتداخلة مع الدولة الأخرى منذ أن كانت الدولتين دولة واحدة قسمها المستعمر عقب اتفاقية "ساكس بيكو" الشهيرة. والكل يعلم أن تشاد قديما كانت تعرف بالسودان الفرنسي، فضلا عن الارتباط الكبير بين مملكة "وداي" وسلطنة "دارفور" منذ القرن التاسع عشر الميلادي.

أقام الرئيس الأول لجمهورية تشاد بعد الاستقلال وهو "فرنسوا تمبلباي" علاقات قوية متينة مع السودان ويعود ذلك لسببين أساسيين هما:

- السبب الأول: أن الرئيس بدأ يحس بضرورة الانفتاح على الدولة المجاورة، سيما أن السودان كان له بمثابة الجسر إلى العالم العربي الإسلامي، رغم أنه مسيحي الديانة إلا أن ثمانين بالمائة من سكان تشاد يعتنقون الديانة الإسلامية.

- السبب الثاني: إحساس الرئيس أن الخطر على نظامه سيأتي من الشرق بعد تنامي المعارضة في شمال البلاد التي بدأ يشكلها غالبية المسلمين البدو والمزارعين (محمد، 2022، ص288).

عندما تولى الرئيس السوداني الأسبق "جعفر محمد النميري" السلطة في السودان في مايو لعام 1979م، كانت خطته السياسية تسعى باتجاه تحسين العلاقات مع جمهورية مصر العربية في الشمال إبان حكم الرئيس "جمال عبدالناصر". ونسبة لسيادة التيار الاشتراكي في المنطقة وصعود نجم القومية العربية فقد كانت برامج الثورة الوليدة تطفح بشعارات العروبة، ولكن لا تخلو كذلك من ذكر القضايا الإفريقية في خطابات الثورة الرسمية، كمساندة حركات التحرر الإفريقية الناشطة في تلك الفترة (عبيد، 2001: ص165).

انتبه النظام الجديد في السودان إلى مدى التأثير الذي يمكن أن يلحق باستقرار السودان جراء توتر الأوضاع على حدوده الغربية مع تشاد. حاولت الحكومة وقتها أن تحد من نشاط الثوار التشاديين حتى لا يتضرر إقليم دارفور من ردة الفعل التشادي الرسمي. ولتحسين العلاقات، قام الرئيس السوداني "جعفر النميري" بزيارة إلى أنجمينا خلال فترة حكم "تمبلباي" في فبراير عام 1971م، إلا أن الأوضاع سرعان ما تدهورت بعد دخول ليبيا إلى قطاع "أوزو" الحدودي في الشمال عام 1973م، وانقسام المعارضة التشادية بين "قوكوني" المؤيد لليبيا وحسين هبري المعارض لدخول ليبيا لقطاع "أوزو"، وزاد من تدهور الأوضاع الانقلاب العسكري الذي أطاح بـ "تمبلباي" في الثالث من أبريل 1975م، عندها تعقدت الأوضاع في المنطقة (عبيد، 2001: ص165).

فبالخلاف الذي كان بين "هبري" و"قوكوني" أثناء فترة وجودهما في ليبيا عام 1971م وهزيمة "هبري" في ذلك الخلاف دفع به إلى الانسحاب من ليبيا إلى محافظة بلتن التشادية الحدودية، ومن هناك دخل السودان تحت حماية الرئيس "النميري" ودعم أمريكي ومصري. بينما سعى "قوكوني" وداي" إلى تجميع بعض الفصائل المنشقة عن فرولينا وكونوا اللجنة العسكرية المشتركة المؤقتة، وتم انتخاب "قوكوني" رئيساً لفرولينا في مؤتمر "قورو" (عبد المعز، 2003: ص153). وتولت الحكومة السودانية توحيد الجبهة التشادية ضد التمدد الليبي في المنطقة، وكذلك بسعيها لعقد

مصالحة بين الحكومة التشادية وفصيل "حسين هبري" في الفترة من الثاني إلى السادس عشر من ديسمبر 1977م. وصدر عن هذا الاجتماع الميثاق الأساسي الذي اعتبر بمثابة دستور مؤقت لجمهورية تشاد. ونص الميثاق على إلغاء المجلس الأعلى العسكري وتشكيل لجنة الدفاع والأمن.

في الوقت الذي كانت تسعى فيه الحكومة التشادية بقيادة "فليكس مالوم" مدعومة من قبل فرنسا لإضعاف الجبهة المدعومة من قبل ليبيا، وهي على تمزقها كانت تضم عددا من الفصائل التي تمثل عددا كبيرا من القبائل التشادية، فإن الحكومة السودانية سعت لتحقيق المصالحة الوطنية بين قوات الشمال بقيادة "حسين هبري" وحكومة تشاد بقيادة "فليكس مالوم"، وتوصل الطرفان إلى اتفاقية أخرى بتاريخ 25 فبراير 1978م، أصبح بموجبها "حسين هبري" رئيسا للوزراء. هذا النجاح الذي تحقق دفع الفصائل المعارضة الأخرى للتفكير في الدخول في مصالحة مع الجنرال "فليكس مالوم".

عندما اندلعت حرب التسعة أشهر بين قوات "حسين هبري" وقوات "قوكوني وداي"، من شهر مارس إلى شهر ديسمبر 1980م، قامت ليبيا بدعم "قوكوني" وقامت السودان وفرنسا بدعم "حسين هبري". وبدخول القوات الليبية في صفوف "قوكوني" انهزم "حسين هبري"، وفرّ عبر النهر إلى الكمرن، بينما انسحبت قواته بقيادة "إدريس ديبلي اتو" و"هجو السنوسي" إلى السودان (سليمان، 2018: ص112).

وفي السودان بدأت قوات "هبري" تنظم صفوفها للعودة إلى تشاد، وانتهزت فرصة خلاف دار بين التركيبة الحاكمة في أنجمينا، حيث أشاعت المخابرات الفرنسية أن القوات الليبية انتشرت في العاصمة أنجمينا للقيام بانقلاب لصالح المجلس الديمقراطي الثوري بقيادة "أصيل أحمد"، وأوعزت فرنسا لـ "قوكوني" بطرد القوات الليبية مقابل دعم فرنسي، واتخذ مجلس الوزراء التشادي قرارا بطرد القوات الليبية. إلا أن ليبيا فاجأت الحكومة التشادية بالانسحاب الفوري قبل انقضاء مهلة الأسبوعين (جاكو، 1997: ص263). يقول "قوكوني" في هذا الشأن: "في مساء التاسع والعشرين من أكتوبر 1981م، وهو اليوم الذي غادر فيه الرائد الليبي "عبد السلام جلود"، عقد مجلس الوزراء الاستثنائي لاتخاذ قرار بشأن إجلاء القوات الليبية من تشاد. وافق أعضاء الحكومة على القرار الذي علم به الرائد "عبد السلام جلود" فور نزوله من الطائرة... كان البيان الذي أصدرته الحكومة واضحا: ينبغي خروج القوات المسلحة الليبية من كامل الأراضي التشادية، على أن تخرج من أنجمينا وإقليم شاري باقرمي على الفور. أما بالنسبة لبقية الأراضي فسوف تشكل لجنة وزارية بالاتفاق مع السلطات الليبية لدراسة كيفية خروجها الفعلي الذي سيكون قبل الحادي والثلاثين من ديسمبر" (Goukouni Weddeye, P384).

وتحت هول المفاجئة طلبت تشاد من منظمة الوحدة الإفريقية مدّها بقوة لحفظ السلام، لكن فرنسا نكصت بوعدها لـ"قوكوني" وأوعزت لقوات حفظ السلام بعدم التدخل في حالة نشوب أي نزاع بين الحكومة والمعارضة، وحينها انتهز "هبري" الفرصة وقام بتحريك قواته من داخل الأراضي السودانية، ودارت معارك ضد القوات الحكومية وما أن حل يوم السابع من يونيو عام 1982م حتى قامت قوات "حسين هبري" بدعم سوداني بالاستيلاء على الحكم في تشاد، وفر "قوكوني" إلى الكمرن ومنها إلى الجزائر وبذلك بدأت حقبة جديدة في العلاقات التشادية السودانية.

وصل "حسين هبري" إلى السلطة في تشاد في السابع من يونيو 1982م. وبوصوله أخذ يرتب أولويات ساسته الجديدة، وكان أول أهدافه تحرير "أوزو"، فضلا عن القضاء على كافة معارضيه من كل الجبهات (جاكو، 1997: ص263). وكان من المهم جدا تأهيل القوات التشادية للاضطلاع بهذه المهمة، وطلب "هبري" من دول الجوار مساندته في هذه المهمة، واستجاب السودان بتأهيل مجموعة من قوات الكومندوز التشادية، حيث تم تدريب تلك القوات في مدينة الفاشر عاصمة إقليم "دارفور". وتم تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية، الأمر الذي أدى إلى فتح مكتب الخطوط الجوية السودانية في أنجمينا.

كان "حسين هبري" معجبا جدا بالتجربة السياسية للنظام الذي يرأسه الرئيس "جعفر محمد النميري"، ولذلك قام بتعديل النظام السياسي في تشاد ليصبح نظاما رئاسيا على النمط الذي كان سائدا في السودان، وقام بتأسيس كيان سياسي جديد يتسم بالشمولية وهو حزب الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة UNIR وهي تجربة شديدة الشبه بتجربة الاتحاد الاشتراكي السوداني (عبيد، 2001: ص169). وهكذا استمرت العلاقات السياسية بين البلدين في عهد رئيسهما "هبري" و"نميري" بصورة جيدة.

بعد انتهاء حكم الرئيس "نميري" ومجيء الحكم الديمقراطي عام 1986م، عادت العلاقات إلى التوتر بسبب العلاقات السودانية مع ليبيا التي كانت في حالة حرب مع تشاد حول شريط "أوزو"، وصدور بعض التصريحات التي تعتبر "أوزو" أرضا ليبية. حيث اعتبر هبري السودان العدو الأول لتشاد بجانب ليبيا التي خاض ضدها جربا ضروسا في "أوزو" الجبلية.

بدأت أولى بوادر أزمة العلاقات بين البلدين بعدما أكدت الحكومة التشادية على أن الحضور المكثف للقوات الليبية بدارفور يهدد الأمن القومي التشادي. ومن جهته نفى السودان السماح لليبيا أن تقوم بأي هجوم على تشاد من داخل الأراضي السودانية.

هذه الأوضاع أدت إلى تدني العلاقات بين البلدين، بل بلغت العلاقات بين البلدين أدنى درجات التردّي عندما أعلن رئيس الوزراء السوداني في ديسمبر 1987م بأن شريط "أوزو" المتنازع عليه بين تشاد وليبيا هو أرض ليبية عربية. وعقب "حسين هبري" في أنجمينا أن القوات التشادية

هزمت من هم أقوى من السودان. وازداد تصعيد الموقف عقب فشل محاولة الانقلاب ضد "حسين هبري" في أبريل 1989م من "إدريس ديبي إتنو"، و"إبراهيم إتنو" و"حسن جاموس". وبعد فشل المحاولة لجأوا كلهم إلى السودان تحت حماية القيادة السودانية.

كل هذا ألحق ضرراً بالغاً بعلاقات البلدين، ونتج عن مجمل هذه التطورات تبلور ما عرف بـ "سياسة الإيذاء المتبادل"، فقامت الحكومة السودانية بدعم المعارضة التشادية، وقامت الحكومة التشادية بتشجيع ظاهرة النهب المسلح الشائع في إقليم دارفور.

وفي يونيو لعام 1989م سقطت الحكومة المدنية الثالثة في السودان بقيادة "الصادق المهدي" زعيم حزب الأمة ووصول الرئيس "عمر حسن أحمد البشير" إلى السلطة. فقد شعرت الأوساط التشادية الرسمية والشعبية بالارتياح والتفاؤل فور إعلان هذا النبأ، ولم تخف القيادة التشادية سرورها البالغ للتغيير الذي حدث في السودان، وكان في صورة برقية التهنة التي بعث بها الرئيس "حسين هبري"، وهي من أول ثلاث برقيات وصلت للحكام الجدد في السودان (محمد، 2019: ص28).

#### ثانياً: تحسين العلاقات بين البلدين 1990-1996

بعد وصول الحركة الوطنية للإنقاذ MPS والاستيلاء على السلطة في تشاد ونهاية حكم "حسين هبري"، دخلت العلاقات التشادية السودانية أعتاب مراحل جديدة في تعاونها السياسي. وترى القيادتان التشادية والسودانية أن تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين بات أمراً واقعياً بعد تجاوز العقبة التي وضعها "حسين هبري" بين أنجينا والخرطوم (عبيد، 2001: ص177).

أعلنت السودان تأييدها للسلطة الجديدة في تشاد. ووصل في الأسبوع الأول بعد مجيء النظام الجديد في جمهورية تشاد وزير الخارجية السوداني "علي أحمد سحلول" لأنجينا مهناً ومباركاً بالنظام الجديد في البلاد، ومعه المساعدات بشحنة طائرة من المؤن والمواد الغذائية. كما أن النظام الجديد أبدى استعداده لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين تهدف إلى تطوير العلاقات التشادية السودانية. ونشطت الأجهزة الدبلوماسية في تنظيم رحلات للمسؤولين بين البلدين لتحسين العلاقات وتقديمها على أسس ثابتة وقوية أساسها الإخاء وعلاقة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

أفاحت هذه الجهود الدبلوماسية في انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين. وفي فبراير 1991م تم انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية بالخرطوم، فتم تقسيم اللجنة الوزارية إلى لجنتين فرعيتين إحداها سياسية والأخرى اقتصادية، وناقش الاجتماع قضايا الحدود. وفي الثلاثين من يونيو 1991م تم التوقيع على محضر الخرطوم لمتابعة تنفيذ التعاون بين البلدين، وقد كان الرئيس

التشادي حينها يشارك السودان احتفالاته بالذكرى الثانية لقيام ثورة الإنقاذ في السودان (عبيد، 2001: ص177).

كما شهدت العلاقات التشادية السودانية، من أجل دعم وترقية العلاقات، اتفاقيات في مجال التعليم بمختلف مستوياته قبل الجامعي والجامعي وفوق الجامعي. نجد في هذا المضمار أن دولة السودان قدمت الكثير من المنح الدراسية للطلاب التشاديين سواء عبر العلاقات الرسمية بين البلدين أو عبر المنظمات والاتحادات الشبابية والطلابية. فهناك عدة اتفاقيات تعاون كاتفاقية جامعة أنجمينا مع جامعة إفريقيا العالمية، وجامعة آدم بركة بأبشة مع جامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة الملك فيصل بتشاد مع جامعتي إفريقيا العالمية وجامعة أم درمان الإسلامية وجامعة كردفان. وقد استفاد الطلاب من هذه المنح في مجالات الدراسات العليا بالجامعات السودانية المختلفة، مما كان له الأثر الكبير في نسبة حاملي الشهادات العليا في التعليم العالي في تشاد (آدم و محمد، 2024: ص434).

## المطلب الثاني: أسباب وأبعاد الصراع في دارفور

### أولاً: الخارطة الجيوسياسية لدارفور

إن أبرز ما يميز إقليم دارفور هو واقعه الجيوسياسي، إذ تقدر مساحته بخمس مساحة السودان، وتحده من الشمال ليبيا ومن الغرب جمهورية تشاد، ومن الجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسطى، فضلاً عن متخمته لبعض الأقاليم السودانية مثل إقليم بحر الغزال من الاتجاه الجنوبي، وإقليم كردفان من الاتجاه الشرقي. تكثر في دارفور المرتفعات الجبلية أهمها مرتفعات جبل مرة، ونجد أكثر الأراضي الدارفورية خصبة، وتكثر فيها غابات الشهاب التي تستخرج منه الصمغ العربي، فضلاً عن حقول القطن والتبغ في الجنوب والجنوب الغربي من إقليم دارفور، وهي أراض زراعية وتمتاز بثروة حيوانية كبيرة قوامها الإبل والبقر والغنم وغيرها (حداد، 2007).

ويمثل إقليم "دارفور"، نظراً لحدوده المفتوحة ولمساحته الواسعة، ولوجود قبائل لها امتداد داخل دول إفريقية أخرى، منطقة صراع مستمر. وقد تأثرت المنطقة بالصراع التشادي-التشادي والليبي حول شريط "أوزو" الحدودي، وبالصراعات الداخلية لإفريقيا الوسطى، فراجت في إقليم دارفور وانتشرت تجارة السلاح وتفاعلت قبائل الإقليم مع تلك الأزمات. ويعتبر إقليم دارفور قاعدة تشاد الخلفية وترتبط به كافة الصراعات التشادية الداخلية، ويشكل إقليم "دارفور" نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرنكوفوني (جمهورية تشاد-جمهورية إفريقيا الوسطى-جمهورية النيجر-جمهورية الكمرون)، وهي الدول التي كانت تحكمها فرنسا في عهد الاستعمار، لذلك يسهل فهم الاهتمام الفرنسي بما يجري في الإقليم في الوقت الراهن (حداد، 2007).

ينقسم إقليم دارفور إداريا منذ 1994م إلى ثلاث ولايات وهي:

- ولاية شمال دارفور، وعاصمتها مدينة الفاشر.
  - ولاية جنوب دارفور، وعاصمتها مدينة نيالا.
  - ولاية غرب دارفور، وعاصمتها الجنيينة (البحيري، 2006: ص149).
- تعيش في دارفور أكثر من مائة قبيلة من أشهرها قبيلة الفور التي سميت المنطقة باسمها، وقبائل أخرى عديدة منها الرزيقات وهي قبيلة عربية تنقسم إلى قسمين هما:
- رزيقات بقارة وتعيش في جنوب الإقليم وبالتحديد في إقليم جنوب دارفور في منطقة الضعين.
  - رزيقات أبالة وأهلها رعاة الإبل، وهذا الفرع هو الذي ينتسب إليه آلية الجنجويد<sup>1</sup>.

ومن القبائل التي تعيش في دارفور نجد قبائل الزغاوة والتنجر والميدوب والزبادية والبرتي والمساليت والفلاتة والقمر والمعاليا والبنى هلبه والتعايشة والسلامات وهي تتواصل وتزواج فيما بينها. وتنقسم القبائل الموجودة في إقليم دارفور إلى قسمين أساسيين هما:

- القسم الأول: ويضم هذا القسم القبائل الإفريقية وأهمها الفور والزغاوة والمساليت والبرتي والفلاتة وغيرها من القبائل الإفريقية الموجودة داخل الإقليم.
- القسم الثاني: ويضم هذا القسم القبائل العربية وأهمها التعايشة والرزيقات والبنى هلبه والمسيرية والمعاليا وغيرها من القبائل العربية الموجودة داخل الإقليم.

وقد مر إقليم دارفور بحقب متعددة تراوحت بين قيام مملكة دارفور في عام 1945م، وخضوعها للحكم التركي المصري عام 1885م. وبعد وفاة "محمد أحمد المهدي" سيطر الخليفة "عبدالله التعايشي"، وهو من قبيلة التعايشة في جنوب دارفور، على شؤون الدولة المهدية. وقد فشل الخليفة عبدالله التعايشي في صد الهجوم الإنجليزي المصري الذي كان يقوده الجنرال "كتنشر باشا" في موقعة "كرري". واحتلت القوات المصرية أم درمان. وفي إقليم دارفور استرد "علي دينار" ملك

<sup>1</sup> يرجع أصل الجنجويد إلى حامد جنجويد الذي كان يقود عصابات في دارفور الصادر بحقه حكم إعدام، لتهمة سرقة المصرف المركزي في ميالا عام 1998، إلا أنه تم العفو عنه مع بداية الحرب في دارفور ليشكل ميليشيا حرس الحدود المؤلفة من أفراد من القبائل العربية في المنطقة والتي عرفت باسم الجنجويد، وبالتالي فإن حرس الحدود وقوات الدعم السريع ليست سوى أسماء مختلفة للجنجويد، ويعيرون أصل الكلمة لتكوين عدد من الحروف الواردة في جملة جن راكب جواج ويحمل ج3.

أبيه وحكم باستقلال تام عن حكومة السودان لمدة ثمانية وعشرين سنة إلى أن وقعت الحرب العالمية الأولى.

تعيد الأحداث الجارية في إقليم دارفور طرح الأزمة السياسية الشاملة في السودان. ولخطورة الوضع فيه وما يتمخض عنه من عواقب تمس أمن السودان بأكمله، فقد أظهرت القوى السياسية السودانية على اختلافها اهتماما كبيرا بما يدور هناك (محمد، 2019: 5).

### ثانيا: أسباب وخلفيات الصراع في دارفور

على الرغم من أن انفجار الوضع بصورة واسعة في دارفور يعود إلى 2003م، إلا أن الأضواء كانت مسلطة عليه منذ ثلاثة عقود، حيث شهد إقليم دارفور أوضاعا مضطربة، ولم يعرف الإقليم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب عدة ظواهر أمنية وسياسية وطبيعية (جفاف وتصحر)، حيث أدت هذه الظواهر إلى ثلاث مجاعات كبيرة في الأعوام 1973م، 1985م، 1992م.

كذلك أدى الصراع التشادي-التشادي-الليبي خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات من القرن المنصرم إلى انتشار السلاح والجماعات المسلحة بصورة واسعة في إقليم دارفور، وبالتالي قاد إلى ظاهرة خطيرة وهي ظاهرة النهب المسلح التي استفحلت في إقليم دارفور، وهذه الظاهرة جاءت متزامنة مع ظاهرة الجفاف والتصحر، وقد ذهب ضحيتها أكثر من خمسة عشر ألف نسمة.

كذلك استوطن في السودان ما يقارب ثلاثة ملايين تشادي نصفهم في إقليم دارفور، خصوصا في المناطق الحدودية الجنوبية الغربية والشرقية (علما أن هناك أكثر من خمسين قبيلة مشتركة بين تشاد والسودان)، وأصبح العنصر التشادي سواء من القبائل الإفريقية أو القبائل العربية القاسم المشترك في التدهور الأمني في دارفور على مدى السنوات الماضية. ولعبت حرب الجنوب وتطورات الأوضاع في أثيوبيا دورا مهما في تأجيج الوضع الأمني في دارفور، وقد استفادت القبائل المختلفة في المنطقة من توافر السلاح الذي يتم تهريبه من وإلى المنطقة، كما استفادت القبائل من السياسة التي انتهجتها الحكومة السودانية بتدريب الأفراد للدفاع الشعبي في مواجهة حربها ضد معارضة جنوب السودان، والتدريب على السلاح بطريقة رسمية لحماية قبائلهم في مواجهة القبائل الأخرى (الشيخ، 2004).

وأدت الهجرة بسبب الجفاف والبحث عن مناطق رعوية وأراضي زراعية خصبة إلى الاحتكاك مع القبائل المحلية والتي دخلت في صراعات محلية شملت القبائل العربية فيما بينها، كما حدثت صراعات بين قبيلتي البني هلبة والمهرية وكان ذلك عام 1984م. حدث أيضا صراع بين القبائل

ذات الأصول الإفريقية فيما بينها بين قبيلتي القمر والفلاتة وكان ذلك عام 1987م (محمد، 2019: ص8).

بيد أن هذه الصراعات القبلية تطورت إلى تحالف بعض القبائل العربية ضد قبيلة الفور ذات الأصول الإفريقية في مناطق جبل مرة ووادي صالح بعد الانفلات الأمني الذي ساد في السودان عام 1987م في عهد الرئيس السابق الصادق المهدي.

أما في بداية الثمانينات فقد انتظمت هذه القبائل فيما يسمى التجمع العربي الذي أنشأه حاكم الإقليم في ذلك الوقت وهو "أحمد إبراهيم درج"، وهو من قبيلة الفور ويشكل كيانا سياسيا سريا هدفه السيطرة على جميع أراضي دارفور وطرد جميع القبائل العربية من المنطقة، ونتج عن هذا الكيان تنظيم سري آخر عرف بتنظيم قريش، وهدفه تجميع القبائل العربية في دارفور وكردفان وفق برنامج لحكم السودان في مراحل، ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ عام 1956 (تاريخ الاستقلال). حاول "الفور" إحياء حركة سوني التي تأسست كمنظمة سرية عسكرية وكذراع لنهضة دارفور التي كانت تضم معظم متقفي المنطقة بالعاصمة السودانية الخرطوم، لكنهم فشلوا في إحياء هذا التنظيم بسبب التضيق القبائلي العربي والحكومي عليهم.

والواقع أن مسألة دارفور ليست وليدة أحداث عام 2003م فحسب، إنما هي حصيلة نزاعات وصراعات وتراكمات ورواسب، ساهمت فيها الأوضاع السياسية والنخبة الحاكمة في السودان منذ الاستقلال، وبقيت هذه الصراعات مكتومة ولم تسلط عليها الأضواء على الرغم من تحذير بعض المراقبين من أن هناك نارا تحت الرماد، قد تشعل في أي لحظة وبخاصة أن إقليم دارفور لم يشهد وجود مشاريع تنموية ملحوظة باستثناء مشروع غرب السافانا ومشروع تنمية جبل مرة ومشروع أبحاث غزالة، بالإضافة إلى وجود نقص المدارس والمستشفيات، وقد ساهمت كل هذه العوامل على استنفال الأمر الذي تحول من عنف محلي ونزوح داخلي إلى تمرد مسلح ضد الحكومة السودانية له أهداف سياسية وارتباطات خارجية.

وقد ساعد أيضا في ذلك الأمر سياسات الحكومة المركزية التي ظلت تنتظر إلى إقليم دارفور على أنها منطقة مرشحة للتمرد والمعارضات بعد ثورة "داوود بولاد" القيادي في الجبهة الإسلامية القومية، والذي انضم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "جون قرنق" في بداية التسعينات بسبب موقف الجبهة من الصراع القبلي بين قبيلة الفور وبعض القبائل العربية، كما قاد مجموعة من مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 1991م بهدف السيطرة على منطقة جبل مرة، إلا أن الحكومة السودانية استطاعت القضاء على قواته بمساعدة القبائل العربية، وألقي القبض على "داوود بولاد" وأعدم لاحقا رميا بالرصاص. وبعد مقتل "داوود بولاد" بدأت قبيلة الفور في وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء كيان عسكري بدلا من الميليشيا غير المنظمة، وأجرت اتصالات مع

الحركة الشعبية لتحرير السودان ومع قياداتها السياسية في الخارج وعلى رأسهم القائد "أحمد إبراهيم درج" حاكم إقليم دارفور ورئيس الحزب الفدرالي.

بيد أن الصراع في إقليم دارفور لم يتطور إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء قبيلة الفور بالتحالف مع أبناء قبيلة الزغاوة باحتلال مدينة قولوه عاصمة محافظة جبل مرة غرب دارفور في 19 يوليو 2002م، حيث تم للمرة الأولى إعلان الحركة المسلحة بإقليم دارفور، وقاموا بتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور. وكانت أهداف الحركة المسلحة الجديدة هو تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تهديم المنطقة، وتحولت منطقة دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية لمواجهة التحالف الجديد من أبناء الفور والزغاوة بقيادة جيش تحرير السودان، خصوصا وأن الحكومة بدأت في التنبه إلى خطورة الادعاءات التي أخذت تنتشر من أن مسلحي الزغاوة يسعون لإقامة دولة الزغاوة الكبرى التي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا وأجزاء من دولة النيجر، وقد استفاد التجمع العربي من هذه الادعاءات للتقرب من الحكومة السودانية في الخرطوم والتنسيق معا لمواجهة التهديد الأمني الجديد من أبناء إقليم دارفور. وتزامن ذلك مع انضمام أعداد كبيرة من أبناء الزغاوة إلى المعارضات المكونة من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة التي أسسها الدكتور "خليل إبراهيم" (عرفة، 2004).

### ثالثا: الأبعاد الدولية والإقليمية للصراع في دارفور

وصل الصراع بين رئيس حركة تحرير السودان "عبدالواحد محمد نور" وأمينها العام "أركو مني مناوي" إلى نقطة اللاعودة، وحصل الانقسام بين الفريقين على أسس قبلية، حيث ينتمي رئيس الحركة "عبد الواحد محمد نور" إلى قبيلة الفور بينما ينتمي أمينها العام "أركو مني مناوي" إلى قبيلة الزغاوة، ويستعمل كل واحد منهما آلية الانتماء القبلي في حشد الموالين والأتباع، علما بأن كل المحاولات الأوروبية والأمريكية فشلت في رأب الصدع في الحركة التي انقسمت إلى نصفين، وتوسط رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان "جون قرنق" بين القوى المناوئة للحكومة السودانية في العاصمة النيجيرية "أبوجا"، الأمر الذي فسرتة أوساط الحكومة السودانية بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها جون قرنق تساند متمردي دارفور بالعتاد والنصائح والمستشارين بهدف إرباك الحكومة السودانية ودفعها إلى التنازل أكثر، وتقديم مناصب جديدة لمتبردي الجنوب للوصول إلى اتفاق سلام نهائي وسريع كي تتفرغ لتمرد غرب السودان (إقليم دارفور). وقد ثبت وجود معدات وأسلحة وعربات من دول معادية منها إسرائيل عندما تركها المتمردون في المعارك التي دارت بين القوات المسلحة السودانية والمتمردين في دارفور (محمد، 2019: ص30).

فالأبعاد الدولية والإقليمية للصراع تتمثل في الآتي:

## أولاً: البعد الدولي

1- **الولايات المتحدة الأمريكية:** بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بالملف السوداني بعد الحادي من سبتمبر 2011م، في إطار استراتيجية جديدة تسعى إلى الاحتواء بآليات التهريب والترغيب. وتبلورت هذه التوجيهات الأمريكية في تدشين مشروع سلام سوداني مؤسس وقائم على فكرة محورية وهي دولة واحدة ولكن بنظامين، وأثمرت في نهاية المطاف إلى اتفاقية السلام السوداني التي وقعت في كينيا في يناير 2005م. وعلى الرغم من التنازلات الهامة التي قدمتها الحكومة السودانية للجنوبيين في الاتفاقية إلا أن ذلك لم يغير في السياسة الأمريكية تجاه الحكومة السودانية، فتم استخدام ملف دارفور كورقة ضغط على الحكومة السودانية في مفاوضات نيفاشا، وذلك من أجل نصرة الجنوبيين في ترسيم الحدود في منطقة أبيي وهي من الملفات العالقة في الشمال والجنوب (الطويل، 2006: ص212).

2- **بريطانيا:** استعمرت بريطانيا السودان، وكانت الدولة الثانية إلى جانب جمهورية مصر العربية في الحكم الثنائي حتى عام 1957م. ونظراً إلى كون بريطانيا تسير خلف السياسة الأمريكية (خصوصاً في أيام رئيس الوزراء البريطاني توني بلير)، ولأنها تطمع كما تطمع الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على نصيبها من البترول السوداني المنتظر، ففقد جاء رد الفعل البريطاني شبيها بالرد الأمريكي تجاه أزمة دارفور، حيث قال الوزير البريطاني للتنمية "هلاري بن": "إن ما يحدث في دارفور هو أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم"، مبرراً بذلك اشتراك بريطانيا بجانب أمريكا لغزو جزء من السودان واحتلاله كما حدث في أفغانستان والعراق. وقد اعترفت جريدة الغارديان البريطانية بحقيقة الأهداف البريطانية حيث أكدت أن النفط السوداني سيكون القوة الدافعة الرئيسة في أي غزو عسكري بريطاني أو غيره للسودان وأن "توني بلير" يستخدمه بالضرورة في كل مرة يشن فيها حرباً (حداد، 2007: 15).

3- **فرنسا:** دعت فرنسا على لسان وزير خارجيتها السابق "ميشيل بارني" إلى تسوية الصراعات في دارفور عن طريق الاتحاد الإفريقي، وعبر تشجيع الحوار بين جميع الأطراف المرتبطة بالصراعات، ودعت إلى حل النزاع من دون تدخل قوة خارجية، أي استبعاد الدور الأمريكي الذي ينافس ويزاحم المصالح الفرنسية في هذه المنطقة وخصوصاً في تشاد (البلد الذي كان محتلاً من قبل فرنسا السابق وما زالت قوات فرنسية مرابطة على أراضيه لغاية اليوم)، وقد حدد وزير الخارجية الفرنسي موقف بلاده من أزمة دارفور على الشكل التالي:

أ- أن تتم تسوية مشكلة دارفور عن طريق الاتحاد الإفريقي مع تشجيع جميع الأطراف المتنازعة على التحاور.

ب- ضرورة احترام التعهدات التي تم التوافق عليها، ولذلك على الحكومة السودانية اتخاذ إجراءات لنزع سلاح الجنجويد، وتقديم المتهمين بأعمال العنف إلى المحاكمة واحترام وقف إطلاق النار من قبل الحركات المناوئة للحكومة السودانية، والدخول في مفاوضات التسوية السلمية.

ت- يتعين على الاتحاد الإفريقي والمجموعة الدولية إقامة جهاز مراقبة ملائم من أجل السهر على تطبيق وقف إطلاق النار، مما يتطلب زيادة عدد القوات وتعزيزها للاضطلاع بدورها في حفظ السلام في إقليم دارفور (حداد، 2007: 17).

4- الصين: تعتبر الصين أكبر شريك تجاري للسودان، تستورد الصين من السودان النفط، وتستورد السودان من الصين منتجات منخفضة الأسعار مثل الأسلحة. ويتمتع البلدان بعلاقات قوية في المجال الدبلوماسي، التجارة الاقتصادية، الاستراتيجيات السياسية.

انتقدت منظمات حقوق الإنسان الصين لعلاقتها الداعمة لحكومة السودان واتهمتها بتسليح الميليشيات القبلية في نزاع دارفور.

5- إسرائيل: اضطلعت إسرائيل بدور كبير في مشكلة دارفور، ودعم المتمردين في هذا الإقليم. وقد عقدت ثلاثة وخمسون منظمة يهودية ندوة في فيينا بعنوان: "دارفور دروس وعبر الإبادة الجماعية"، وذلك بالتنسيق مع المتحف التذكاري للإبادة تحدث فيها "نيل فرانجرس" مدير مكتب معونة اليهود المهاجرين في فيينا عاصمة النمسا، فقال إن الأحداث في دارفور تمثل أكبر مظهر من مظاهر الإبادة الجماعية في العالم. وفي تشاد قامت مجموعة ائتلاف اليهود بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد. وفي تقرير وكالة "جاويز تلغراف" في الثامن من تموز 2004م والذي حمل عنوان: السودان يصبح موضوعا يهوديا"، قال الكاتب اليهودي "بيتر ايغروس" إن الجماعات اليهودية ضاعفت جهودها لإيقاف قتل عشرات الآلاف من المسلمين السود في إفريقيا (دارفور). وتؤكد قيادات حركتي التمرد في دارفور أن البعض منهم زار إسرائيل وبشكل منظم. وبسبب الاهتمام الإسرائيلي بمسألة دارفور، قامت الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بتوزيع منشورات على أعضائها تعتبر فيها قضية دارفور قضية يهودية إسرائيلية.

وقد اتهم والي ولاية شمال دارفور "عثمان كبر" إسرائيل بالتعاون مع بعض الدول الإفريقية بالوقوف وراء الحملات العسكرية والإعلامية والسياسية الموجهة ضد بلاده بهدف تمزيق وحدة السودان، كما اتهم رئيس وفد الحكومة السودانية في مفاوضات أبوجا "مجنوب الخليفة" خلال زيارته لشمال دارفور إسرائيل بدعم المتمردين بالمال والسلاح عن طريق اريتريا في إطار مخططاتها للتآمر على السودان (المركز السوداني للخدمات الصحية، 2005م).

## ثانيا: البعد الإقليمي

أما الأبعاد الإقليمية للصراع في دارفور فتتمثل في الآتي:

1- **جمهورية مصر العربية:** تبلور الموقف المصري تجاه الصراع في دارفور على أساس منطلقات تمثلت فيما يلي:

- الوقوف ضد أي مسعى لتدويل الأزمة، وضرورة التزام الجهود الدولية باحترام سيادة السودان ووحدته أراضيها.

- الحرص على معالجة الصراع تحت مظلة الاتحاد الإفريقي وفي إطار إفريقي-عربي.

- عدم اللجوء إلى استخدام القوة ورفض الالتجاء إلى فرض عقوبات دولية على الحكومة السودانية كآلية لحل الأزمة أو تحسين الأوضاع الإنسانية للمتضررين من السكان، لما لذلك من آثار خطيرة على السودان.

- ضرورة التوصل إلى اتفاق شامل بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في "دارفور" حتى يعم السلام أرجاء الإقليم كافة، وتمارس قوات حفظ السلام تحت مظلة الاتحاد الإفريقي مهامها الحقيقية.

بعد صدور القرار الدولي الرقم 6-17 في الثالث من أغسطس 2006م، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة القاضي بنشر قوات دولية في "دارفور"، ونقل مهام الاتحاد الإفريقي في الإقليم إلى الأمم المتحدة، قامت مصر بدعم ومساندة موقف الحكومة السودانية الراض للقرار، وسعت بعد ذلك من خلال قواتها المختلفة إلى نزع فتيل الأزمة من خلال اقتراح توفيق بين السودان والأمم المتحدة، يسمح بالخروج من الأزمة عبر إقناع مجلس السلم والأمن الإفريقي بأن يبقى على قواته حتى يونيو 2007م وذلك لتجنب حدوث فراغ أمني في الإقليم (عبد القوي، 2007: ص198).

2- **ليبيا:** لما كانت مشكلة "دارفور" تؤثر على دول الجوار، وليبيا واحدة منها، جاء الموقف الليبي على لسان أمين الاتصال والتعاون الدولي الليبي "عبدالرحمن شلقم" بأن أي خلل في الجغرافيا السياسية والبشرية في السودان سوف ينعكس على دول المنطقة كلها، وأشار إلى أنه إذا تقرر إرسال قوات أجنبية إلى "دارفور"، سيشكل ذلك كارثة تستعصي على الحل، وسيأتي إسلاميون أصوليون من كل أرجاء العالم بهدف الجهاد مع أهالي دارفور وستصبح "دارفور" أفغانستان أو عراق آخر. ولذلك يجب أن يكون الحل عن طريق الاتحاد الإفريقي والدول العربية حتى لا تعطى ذريعة لآخرين للتدخل. وكانت ليبيا قد قامت باحتضان

الحركات المتمردة في "دارفور" في أراضيها. وفي أكتوبر 2004م استضافت ليبيا قمة خماسية في مدينة "سرت" ضمت كل من رؤساء السودان، وتشاد، ونيجيريا، وليبيا، أسفرت عن التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور باعتبارها قضية إفريقية صرفة، وتفويض الزعيم الليبي "معمر القذافي" القيام باتصالات مع زعماء المعارضة في "دارفور" للمساعدة في تضيق الهوة بين مختلف الأطراف للتوصل إلى حل نهائي للأزمة في "دارفور". بعد ذلك استضافت ليبيا مؤتمر القمة السباعية في مدينة طرابلس في السادس من مايو 2005 في إطار الاتحاد الإفريقي والدول المجاورة للسودان للبحث عن حل لقضية "دارفور" (إبراهيم، 2005).

3- **الاتحاد الإفريقي:** خلال الأعوام الثلاثة الماضية من عام 2004م إلى 2006م، كان الاتحاد الإفريقي صاحب الدور المحوري في التعامل المباشر مع قضية "دارفور"، باعتبارها المنظمة الإقليمية المعنية بقضايا السلم والاستقرار في الإقليم. وقد نالت هذه القضية اهتماما مكثفا في قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في يوليو 2004م في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا"، وتمحور الاتجاه الرئيس للاتحاد بخصوص قضية "دارفور" حول أولوية الحل الإفريقي مع دعوة المجتمع الدولي للمساعدة في بذل الجهود لإنهاء المأساة الإنسانية في الإقليم، وللتوصل إلى تسوية سياسية. وعقب قمة "أديس أبابا"، قام رئيس الاتحاد الإفريقي "أوليسون أوباسنجو" بزيارة إلى الخرطوم في الثاني من أغسطس 2004م من أجل زيادة ما يلزم من مراقبة وقف إطلاق النار في الإقليم، ولحماية المراقبين. ونتيجة لتدهور الأوضاع هناك اقترح تحويل مهمة القوة الإفريقية من قوة لحماية المراقبين إلى قوة لحفظ السلام وزيادة عددها من مئتي جندي إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي، وذلك بموجب الاتفاق الذي تم بين الاتحاد الإفريقي والحكومة السودانية في مقر الاتحاد الإفريقي في "أديس أبابا" في سبتمبر 2004م.

وهكذا دخل الاتحاد الإفريقي بثقله في قضية "دارفور"، سواء عن طريق تنبيه مفاوضات السلام في "ابوجا" و"أديس أبابا" أو عن طريق عقد مؤتمرات القمة الإفريقية، أو في تشكيله للقوة العسكرية التابعة له. وهذا ما أدى إلى إبقاء الأزمة داخل المسرح الإفريقي حتى نهاية 2004م.

4- **تشاد:** إن مجاورة تشاد لإقليم "دارفور"، ووجود قبائل مشتركة بينهما، ولجوء عشرات الآلاف إلى الأراضي التشادية، كل ذلك أدخل تشاد في أزمة إقليم "دارفور" من أوسع الأبواب. ولذلك قامت بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة السودانية ومتمرد "دارفور"، مفوضة من قبل الاتحاد الإفريقي، فاستضافت عاصمتها "أنجمينا" ومدينة "أبشة"

المفاوضات التي أدت إلى عقد اتفاق وقف إطلاق النار في إقليم "دارفور" في أبريل 2004م.

5- **نيجيريا:** عانت نيجيريا كالسودان من الحروب الأهلية ومحاولات الانفصال (إقليم بياfra). وبالرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين البلدين، إلا أن نيجيريا حرصت على الاضطلاع بدور فعال في قضية "دارفور"، انطلاقاً من مبدأ أن أي تدخل أجنبي أو دولي في إقليم "دارفور" يؤدي إلى عدم الاستقرار في منطقتي وسط وغرب إفريقيا وسيؤثر على نيجيريا حتماً. وكان الرئيس النيجيري "أوباسنجو"، قد قام بصفته رئيس الاتحاد الإفريقي بدور بارز في رفض التدخل الخارجي، والتعويل على دور الاتحاد الإفريقي في حل القضية من خلال إرسال مراقبين لوقف إطلاق النار، ومن ثم توسيع صلاحيات القوة الإفريقية لتشمل حماية المدنيين (حداد، 2007: 25).

### **المطلب الثالث: مشكلة أمن الحدود والاتفاقيات المبرمة بين البلدين**

**أولاً: أثر وضع الحدود على العلاقات بين البلدين**

تشكل الحدود الدولية بين الدول واحدة من أهم العلاقات بينهما، لذلك اهتمت الدول المتجاورة بمسألة الحدود وترسيمها، بوضع معالم على الأرض حتى لا تكون موضع خلاف أو نزاع يؤدي إلى توتر العلاقات بينهما. فالحدود المستقرة تدل على وجود علاقة طيبة بين الدولتين المتجاورتين والعكس صحيح.

فيما يتعلق بالوضع الحدودي بين السودان وتشاد، فإن المشاكل الحدودية جاءت نتيجة لعدم دقة الوصف واعتماده على معالم قابلة للزوال، وانقسام القبائل والقرى الحدودية. وبالرغم من ذلك كان للحدود آثارها الإيجابية، حيث جعلت من الدولتين نموذجاً للتعايش السلمي بين البلدين منذ فترة مملكة دارفور ومملكة وداي، وذلك للرابطة التي أوجدها الإسلام وثقافته في البلدين، وتعاهد كل من سلطان "الفور" و"سلطان داروادي" على عدم خيانة كل واحد منهما للآخر (الساعوري، 1998: ص63).

وبعد استقلال الدولتين كان للحدود أثر واضح في تحديد العلاقات بينهما من انفراج وتحسين وتوتر، فمناطق الحدود المنبسطة بين الدولتين والتي لا تعوق حركة السكان ساعد على النزوح والهجرة واللجوء، حيث لجأ كثير من المعارضين للحكم التشادي خلال فترات مختلفة للإقامة في السودان في المناطق الحدودية منذ حركة "قرولينا"، وعهد "حسين هبري" و"إدريس ديبي انتو" والمعارضات الأخيرة التي تواجدت بالسودان.

ورغم اعتراف الدولتين بالحدود القائمة، كما وصفت في بروتوكول 1924م، إلا أن بعض المشاكل ظهرت على الحدود وكان أولها عام 1961م، فيما يتعلق بالشريط الحدودي المواجه لمنطقة أنياتا، بين قبيلة "داجو" التشادية بقوزبيضة وقبيلة "المساليات" السودانية بالجينية. كما ظهر نزاع آخر حول منطقة "كلبس" لعدم وضوح معالم الحدود، حيث قامت الحكومة التشادية ببناء معسكر للشرطة يعتقد أنه داخل الأراضي السودانية.

ومن الملاحظ أن الاستقرار هو السمة الغالبة على طول الشريط الحدودي بين تشاد والسودان، إلا أنه في السنوات الأخيرة طرأت بعض العوامل التي أدت إلى عدم الاستقرار وتفاقم الحالة الأمنية وتساعد نزاعات الحدود، وهذه العوامل هي:

- **عوامل أمنية:** تتمثل في الصراع الداخلي في الفترات الماضية مما أدى إلى لجوء أعداد كبيرة من المعارضين والهاربين ورواج تجارة السلاح والتهرب.
- **عوامل اقتصادية:** تمثلت في حيازة التشاديين على الأراضي السودانية التي تركزت في المنطقة الحدودية الواقعة جنوب "خوربرنقا" حتى بحيرة "تيزي"، وتعتبر من أهم المعابر لتهرب الصمغ العربي والسكر إلى إفريقيا الوسطى.
- **عوامل اجتماعية:** تتمثل في وجود القبائل المشتركة والنزاعات القائمة بينها، وهناك قبائل مشتركة شمال الشريط الحدودي، مثل الزغاوة والبدييات والرزيقات، وجنوبا قبائل التعايشة والمسيرية والسلامات والداجو والفور والترجم (مصطفى، 1994: ص142).

والمعروف أن هذه الحدود في تاريخها الطويل لم تشهد سوى الجرائم العادية المتمثلة في الاعتداءات على الأفراد والممتلكات وقطاع الطرق والنهب المسلح، وتحل هذه المشاكل في الإطار التقليدي. فتشاد والسودان وبحكم الجوار والتداخل بكافة أشكاله (العرق والثقافة والجغرافيا)، تمتلكان أرضية صلبة يمكن أن يبنى عليها تعاونا مستقبليا في مختلف الأصعدة بما يحقق تطلعات شعبي الدولتين، خاصة وأن هاتين الدولتين تعدان ضمن منظومة دول العالم الثالث، والتي بات التضامن بينها أمرا تمليه شروط الضرورة في التطورات الإقليمية والدولية.

### ثانيا: البروتوكولات الأمنية

بالنسبة للعلاقات الأمنية بين تشاد والسودان، فإن أنجمينا تنتظر إلى الخطوم باعتبارها البوابة التي يأتي منها دائما عدم الاستقرار في تشاد، فضلا عن الحدود الممتدة التي تشكل هاجسا أمنيا خطيرا، ويبقى الهدف الأساسي لها هو محاولة السيطرة عليها لكبح جماح أي نشاط معاد يمكن أن يشكل تهديدا للسلطة القائمة، مثل أنظمة الحركات المسلحة المناوئة للسلطات في كلا من الدولتين. هذا الهاجس الأمني بين تشاد والسودان في واقع الأمر يسيطر على ذهنية كل مسؤول

تشادي حينما يحدث توتر في الحدود بين البلدين، وإن التوتر الذي ساد العلاقات في الماضي كان يترجم بوضوح تلك الهواجس، وتعتبر الأحداث الأمنية بدارفور من أكبر القضايا العالقة. وأما السودان فإنه ينظر إلى تشاد بأنها الجارة الأقرب إليه من كل الدول، حيث الحدود الممتدة والنشاط السكاني الكثيف والتداخل الاجتماعي والتجاري.

وقد مرت العلاقات بين البلدين بكثير من حالات الشد والجذب، وتأرجحت بين تبادل المنافع والعداء والحرب بالوكالة بإيواء ودعم الحركات المناهضة في البلدين، إلا أن هذه العلاقات بدأت تشهد منعطفًا جديدًا في النواحي السياسية والأمنية متجهة نحو التعاون والتقارب في كافة المجالات لإنهاء التوتر والخلافات بما يحقق الرفاهية لشعبي الدولتين.

وبناء عليه، فقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين أنجمينا والخرطوم، أهمها التوقيع في منتصف يناير 2010م على اتفاق للتطبيع بين البلدين مرفقا ببروتوكول لتأمين الحدود. وقد نص بروتوكول الحدود على إنشاء قوات مشتركة من البلدين لتأمين حدودهما، وكانت قيادة القوات المشتركة بالتبادل كل ستة أشهر بين السودان وتشاد، على أن يتولى السودان القيادة أولاً وتكون الجنينة بغرب دارفور مقراً لهذه القوات المشتركة. كما نص البروتوكول على وضع جدول زمني لتشكيل هذه القوات المشتركة وإعداد خطة لنشرها على نطاق المراقبة (محمد، 2019: 42).

وبناء على هذه الاتفاقيات تم عقد قمة بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى في الخرطوم في الثالث والعشرين من مايو 2011م، جمعت كل من الرئيس التشادي "إدريس ديبي اتنو" والرئيس السوداني "عمر حسن أحمد البشير" ورئيس جمهورية إفريقيا الوسطى "بوزيزيه"، حيث اتفق الرؤساء الثلاثة على تفعيل اتفاقية إنشاء القوات المشتركة لحماية الحدود المشتركة، وإحكام التنسيق الثلاثي للسيطرة على عمليات التهريب، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود. وقررت القمة الثلاثية التي عقدت بالخرطوم إنشاء آلية استشارية ثلاثية للتعامل مع القضايا الأمنية، والعمل على تعزيز التعايش السلمي بين القبائل المشتركة، وتشجيع العودة الطوعية للاجئين. وأصدرت القمة بياناً ختامياً عرف بإعلان الخرطوم حول الشراكة الثلاثية بين تشاد والسودان وإفريقيا الوسطى من أجل السلم والتنمية (عبد الله، 2005: ص37).

وقد جاء إعلان الخرطوم متعدد الجوانب ليشمل كافة نواحي التعاون، انطلاقاً من العلاقات القديمة والمصالح المشتركة وترسيخ السلم والاستقرار بين الدول الثلاث. وفيما يتعلق بالجانب الأمني جاء إعلان الخرطوم حول الشراكة الثلاثية من أجل السلم ليشمل التالي:

- 1- تفعيل اتفاقية إنشاء القوات المشتركة الثلاثية بغرض حماية الحدود بين الدول الثلاث.
- 2- التنسيق الثلاثي بين وزارات الداخلية للسيطرة على عمليات النهب والتهريب والتسلل عبر الحدود والصيد الجائر ومكافحة الجرائم المنظمة والعابرة للحدود.

3- العمل على تشجيع الانصهار والتعايش السلمي بين القبائل الحدودية المشتركة ومعالجة الخلاف بين القبائل الرعوية العابرة للحدود بطريقة سلمية.

4- تشجيع العودة الطوعية للاجئين في الدول الثلاث والسماح للسلطات الدولية المعنية بزيارة معسكرات اللاجئين في إطار القوانين والأعراف الدولية التي تحكم ذلك، والعمل على حماية اللاجئين من الاستغلال وممارسة الاتجار بالبشر.

5- إنشاء آلية ثلاثية للتعامل مع القضايا الأمنية العسكرية تجتمع دوريا لتقييم وتقديم المشورة، وتطوير هذه الآلية إلى آلية تنفيذية تقوم على أسس تمكنها من ممارسة صلاحياتها التنفيذية.

إن نجاح هذه القوات المشتركة أعطى دفعة قوية للعلاقات السياسية التشادية السودانية، حتى إن دولا إفريقية عديدة باتت تتطلع إلى نموذج القوات المشتركة السودانية التشادية لحل نزاعاتها مع الدول المجاورة (عبدالله، 2005: ص37).

وتتويجا لحالة الأمن والتطور السياسي الاستراتيجي الناجح بين تشاد والسودان، عقب تجربة القوات المشتركة السودانية التشادية والتي أعطت البلدين حقبة طويلة من الاستقرار والأمن، تم التوقيع على اتفاقية تتيح لجمهورية تشاد الاستفادة من موانئ جمهورية السودان، إذ المعروف أن جمهورية تشاد دولة مغلقة لا تطل على منفذ مائي دولي يتيح لصادراتها ووارداتها أن تتحرك من وإلى العالم الخارجي، ولذا جرى توقيع هذه الاتفاقية لتمكينها من استغلال المنفذ البحري السوداني متمثلا في ميناء بورتسودان وميناء سواكن في صادراتها ووارداتها لا سيما النفط التشادي الذي يمكن أن يحدث نقلة اقتصادية هائلة من المتوقع أن تستفيد منه الدولتان.

## الخاتمة:

يتضح من كل ما سبق أن النقطة الحاسمة في الصراع في دارفور كانت اندلاع القتال بين الفور والعرب سنة 1987م، وبين "المساليت" وبعض القبائل العربية المقيمة في "دارمساليت" في مطلع 1999م، وتحميل قطاع واسع من أهل دارفور الحكومة المسؤولية في تفجير الصراع ثم العجز عن احتوائه. من جانبها فإن الحكومة حملت والي غرب دارفور الذي ينتمي إلى قبيلة "المساليت"، والذي تم انتخابه من قبل مجلس الولاية عام 1997 ضد رغبة الحكومة، المسؤولية في الانحياز لقبيلته ضد العرب. ولكن الرأي العام في دارفور كان يرى أن سياسات الحكومة التي قسمت دارفور إلى ثلاث ولايات عام 1994م وأن ما تم من تغول على سلطات الإدارة الأهلية والحقوق القبلية التاريخية في الأرض، إضافة إلى سياسات "محمد أحمد الدابي" مبعوث الرئيس، كل ذلك أدى إلى تفجير الأزمة والمساهمة في تصعيدها. والمؤكد أن التعامل الخاطئ مع هذه الصراعات ومع التغيرات المناخية والديمغرافية والسياسية والاقتصادية التي أثرت في أوضاع

الإقليم، والحسابات الخاطئة لمختلف أطراف الصراع، كل ذلك أدى إلى تعقيدات جعلت الصراع يخرج عن السيطرة. وقد تعقد الموقف بالعوامل الخارجية، مثل الدور الليبي والعامل التشادي وانتشار الأسلحة والصراعات البيئية والاستقطاب الحربي الذي عمق الاستقطاب العرقي المحلي.

وإن ما حدث في دارفور بدأ بتصدير أزمة تشاد إلى ذلك الإقليم، وانتهى بتصدير مشكلة دارفور إلى باقي السودان ومنه إلى العالم الخارجي. وأدى ذلك إلى التوتر في العلاقات التشادية السودانية. ولا بد أن يبدأ الحل بالعودة إلى جذور المشكلة، أي إصلاح ذات البين بين أهالي "دارفور"، وإعادة الأمور في تشاد إلى نصابها أي عزل المشكلة التشادية عن الوضع في "دارفور". هذا وأن العلاقة بين البلدين ستظل شائكة ومتوترة طالما تنشب خلافات ولا يتم احتوائها ثنائياً، ويتطلب ذلك جهداً إضافياً مخلصاً لمعالجة الضرر الذي لحق بكافة مستويات العلاقة بين البلدين.

ويمكن للجماعات القبلية بين تشاد والسودان أن تقوم بدور فعال في دعم التعاون بين البلدين، والمضي قدماً في تنمية المنطقة والاستفادة من هذه القواسم المشتركة للحد من المواجهات والصراعات التي تستنزف قدرات الشعبين. إن هذه الخلفية المعقدة والمتجانسة في ذات الوقت ستفرض نفسها دون شك على العامل السياسي بين البلدين سلباً أو إيجاباً. فقد انعكست هذه الصورة بشكل واضح مع بداية الأزمة في "دارفور" عام 2003م، وبعثرت الأوراق السياسية بين الدولتين، وكادت الأوضاع تصل إلى حافة الانفجار بعد الهجوم من المعارضتين التشادية والسودانية على العاصمتين في الثاني من فبراير 2008م على أنجمينا وفي العاشر من مايو من نفس العام على الخرطوم، إلا أن محاولة الصلح بين الجارتين أعطت ثمارها بعد الزيارة المفاجئة والمشهورة التي قام بها الرئيس التشادي إلى الخرطوم في العاشر من فبراير 2010م كمؤشر لنهاية هذه الفترة الحرجة وعودة المياه إلى مجاريها، مما سمح بتوقيع بروتوكول لتأمين الحدود وتأسيس القوات المشتركة السودانية التشادية.

## النتائج:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- هناك مظاهر تشابه وتمائل قوية جداً بين الشعبين التشادي والسوداني لدرجة يصعب معها التمييز بين الشخص التشادي والشخص السوداني.
- 2- تعد الثقافة العربية الإسلامية عاملاً قوياً في الترابط بين الشعبين.
- 3- أفرز تطور العلاقات الثنائية قضايا صراعية مثل: قضية دارفور، قضايا اللاجئين، والجماعات المتمردة، والقضايا الحدودية، وهي قضايا متصلة ومتشابكة كانت بمثابة أدوات تستعملها الدولتان في إشعال الحرب بالوكالة.

4- تأثير الصراعات السياسية في البلدين على منحى العلاقات بسبب فشل أنظمة الحكم في البلدين في إدارة التنوع الإثني، ومن ثم انتقلت تلك الصراعات عبر الحدود مع وجود تداخل قبلي بينهما.

5- كان للإرث التاريخي أثر ملموس في اتخاذ القرارات وتوجيهات السياسة الخارجية في كلا البلدين.

6- هناك خلل أمني تشكل على مناطق الحدود وساهم بشكل أو بآخر في توتر العلاقات بين البلدين.

7- يعتبر بروتوكول تأمين الحدود الموقع من قبل السودان وكل من تشاد وإفريقيا الوسطى من الأهمية، بحيث إنه يساعد في استقرار وحفظ الأمن بالمنطقة الحدودية بين هذه الدول بفضل الله أولاً والقوات المشتركة التي تم تكوينها لحماية الحدود.

8- رغم سياسات المستعمر الرامية إلى التجزئة وتقسيم شعوب المنطقة، إلا أن شعوب هذه المنطقة ظلت على عهدها وتاريخها القديم القائم على قوة التماسك والانسجام الراض للفرقة والانقسام بينها.

9- تعتبر الثقافة العربية الإسلامية عاملاً قوياً للترابط بين الشعبين.

#### أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1- هناك قضايا مهمة يجب أن تعالج بصورة عاجلة من أجل وضع حد للانتهاكات المتصاعدة في دارفور، بما في ذلك توفير الحماية للمدنيين من الهجمات، وضمان تقديم المساعدة الإنسانية.

2- ينبغي على حكومة تشاد والسودان، فضلاً عن الجماعات المسلحة، احترام الواجبات المترتبة عليها، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة تلك المتعلقة بحماية المدنيين عندما تنشب الحروب.

3- على حكومة تشاد تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في شرق تشاد، وبخاصة اللاجئين، وطلب المساعدة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية لتعزيز قدرتها على القيام بما هو ضروري.

4- ضرورة الاستمرار في تفعيل بروتوكول تأمين الحدود، ونشر القوات المشتركة السودانية التشادية بصورة أكبر لتفادي الخلافات والنزاعات الحدودية بينهما.

5- على الحكومة السودانية اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتمكين اللاجئين والنازحين من العودة الطوعية إلى بيوتهم بأمان وكرامة.

6- تشجيع الدراسات التي تهدف إلى توفير المعلومات التي تتعلق بهذه الدراسات من قبل جهات الاختصاص ومراكز البحوث العلمية.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولاً. المراجع العربية:

1- إبراهيم، عبدالرازق (2005): دور ليبيا والمواقف من أزمة دارفور، الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحية.

2- البحيري، زكي (د.ت): الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، القاهرة.

3- جاكو، محمد شريف (1997): العلاقات السياسية والاجتماعية بين السودان وتشاد، القاهرة: مكتبة مدبولي.

4- حداد، كمال (2007): الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، العدد 7 أيار.

5- الساعوري، حسن علي (1998): المشاركة السياسية في فيدرالية السودان، سلسلة دراسات استراتيجية.

6- سليمان، يوسف بريمة (2018): تشاد الدولة العربية المجهولة، الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية بالسودان.

7- الشيخ، طارق (2004): القوى السياسية السودانية وأزمة دارفور، الدوحة: الجزيرة نت.

8- الطويل، أماني (2006): الإدارة الخارجية في الأزمة السودانية، القاهرة: المجلة السياسية الدولية، العدد 1216.

9- عبد القوي، سامي صبري (2007): مصر وأزمة دارفور بين الوساطة والحياد، مجلة السياسة الدولية، العدد 168.

10- عبد الله، إخلاص حسين (2005): حدود السودان الغربية وأثرها في علاقاته مع دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى، الخرطوم، جامعة الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة.

11- عبدالرحمن، مصطفى سعيد (1994): الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، ط1، القاهرة: دار النهضة.

- 12- عبيد، كمال محمد (2001): العلاقات السودانية التشادية وأثرها في نشر الثقافة الإسلامية، ط1، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية.
- 13- عرفة، محمد جمال (2004): قاطرة التدخل الأجنبي في السودان، موقع إسلام أون لاين.
- 14- محمد، محمد ضحية (2019): أثر الصراعات في دارفور على العلاقات التشادية السودانية (1979-2010)، تشاد: جامعة آدم بركة بأبشة: رسالة ماجستير غير منشورة.
- 15- محمد، محمد يوسف (2022): البعد السياسي للعلاقات التشادية السودانية في عهد تمبلابي، مجلة ريجان، العدد 27.
- 16- المركز السوداني للخدمات الصحية (2005): تأثيرات القوى الصهيونية وآلية الدعاية على قضية دارفور، الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحية.
- 17- Goukouni Weddeye, Combattant, une vie pour le Tchad, Espace et signe, Paris, P384